المملكة المغربية
وزارة العدل
مديرية الميزانية والمراقبة

الرباط في:05 يناير 2018

رسالة دورية عدد: 2018/03 / م. م. م

من وزير العدل

إلى السادة
رؤساء كتابات الضبط بالمحاكم ورؤساء كتابات النيابة العامة لديها
المديرين الفرعيين الإقليميين لدى محاكم الاستئناف
رؤساء وحدات التبليغ والتحصيل بمحاكم المملكة
المحاسبين ورؤساء وحدات التبليغ والتحصيل بمراكز القضاة المقيمين
تحت إشراف السلم الإداري

الموضوع: حول تدعيم وحدات التبليغ والتحصيل بالموارد البشرية الكافية والمؤهلة.

سلام تام بوجود مولانا الإمام.

وبعد، علاقة بالموضوع المشار إليه أعلاه، بشأن التفعيل والتنزيل الأمثل للتدابير الآنية الواجب اتخاذها للرفع من مردودية عملية التبليغ والتحصيل بالمحاكم، تحقيقا للأهداف المنشودة المرتبطة بإعطاء مصداقية للمقررات القضائية والحفاظ على حجيتها، علاوة على الرفع من مداخيل خزينة الدولة في الجانب المرتبط بتحصيل الغرامات والإدانات النقدية المحكوم بها والصوائر والمصاريف القضائية؛

وتجاوزا للإكراهات المرتبطة بالخصاص المسجل على مستوى الموارد البشرية والتي لها تأثير مباشر على وتيرة الاستخلاصات، خصوصا بالنسبة للموظفين المكلفين بمهام التبليغ والتحصيل خارج المحاكم، وكذا بتحديد وتصفية الرسوم القضائية التكميلية وصوائر المساعدة القضائية والمصاريف القضائية في الميدان الجنائي؛

فإنه يتحتم مد هذه الوحدات بالموارد البشرية الكافية كما وكيفا، مع الإشارة إلى أن الخصاص يزداد حدة مع سوء التوزيع لهذه الموارد على صعيد المحكمة نفسها، وهو ما يتطلب إعادة النظر في توزيعها بكيفية احترافية ومعقلنة آخذة بعين الاعتبار المصلحة العامة وخدمة المتقاضين وتحقيق العدالة التي تعتبر الغاية النهائية لوجود المرفق العمومي للقضاء.

وفي إطار الدينامية العامة التي يعرفها ورش التحصيل والتي مكنت من تحقيق نتائج جيدة، نتيجة لمجهوداتكم التي بذلتموها بكل تفان ونكران للذات؛

ومن أجل الاستمرار في نفس النهج بما يحقق الحكامة الجيدة المرتبطة بترسيخ قيم العدالة والرفع من مردودية تبليغ وتنفيذ المقررات القضائية النهائية، فقد أصبح توفير الموارد البشرية الكافية والمؤهلة شرطا أساسيا ومحوريا لتحقيق النتائج المرغوب فيها؛

وفي هذا الإطار، يشرفني أن أطلب منكم التفضل بإعادة النظر في توزيع الموظفين بالمحكمة وفقا لمؤهلاتهم، مع موافاة قسم التحصيل بمديرية الميزانية والمراقبة، قبل تاريخ 28 فبراير 2018، بتقرير مفصل في الموضوع، معززا ببيان توضيحي لتوزيع الموظفين على مختلف المكاتب والشعب بالمحكمة، والسلام./.

عن وزير العدل وبتفويض منه
مدير الميزانية والمراقبة
الإمضاء: عادل محمودي